- الدّولة: السّيادة والمواطنة -

"إنّ المواطنة هي عتبة الإنسانية" فيجتنه
"إنّ المواطنة هي ما به تسمو الانسانية نحو الأخلاقيّة والحريّة المطلقة ولكن يشترط هذا فقط مرور الانسان عبر الدّولة" بول ريكور

- مبرّرات التفكير في المسألة:

- ما تكشّف عنه علاقة الدّولة بالشأن الانساني من مواقف متناقضة إذ يعتبر البعض أنّ الدّولة علامة على النضج الانساني ومدخل لتجسيد الحق والعدالة والمواطنة في حين يعتبرها آخرون أصل نجاسة الانسان وعبوديته باعتبار أنّها احتكار للعنف والسلطة:

← مفارقات عديدة تحيط بالدّولة: الدّولة: شرط لحماية الحقوق / مصدر لتهديد هذه الحقوق.

- ما كشفت عنه الثورات العربيّة من إشكاليات دفعت إلى الانتقال من منطق التعارض والتضاد إلى منطق التضمن والترابط والاحتواء: من شعب يريد سيادة بلا مواطنة إلى شعب يريد سيادة المواطنة.

⇐ هل أنّ ما تقتضيه سيادة الدّولة من سلطة وممارسة للعنف يتعارض مع حق المواطنة أم أنّ السلطة والعنف ضروريان لصيانة الحق؟

- رهانات المسألة: - الوعي بقيمة الوجود السياسي في اكتمال إنسانية الانسان.
- التفكير في الانسان باعتباره قيمة مطلقة تسعى إلى تعزيز شروط إمكان ضمان الحريّة والعدالة داخل الدّولة والعالم.

Ⅰ السّيادة ومشكل الاستبداد: (التعارض بين السّيادة والمواطنة):

السلطة العليا للدّولة التي تجعلها سيّدة على أرضها، مستقلة في قرارها داخليا وخارجيا
← إذا كانت مستمدّة من الشعب كانت ديمقراطية وإذا كانت غير مستمدّة منه كانت دولة دكتاتوريّة.

إذا كانت الدّولة سلطة، فهل أنّ كلّ سلطة دولة؟

- الدّولة: كيان سياسي قانوني محكم التنظيم ومتعدّد الوظائف يهتمّ بتدبير الشأن المدني وتنظيم الحياة العامة لمجموعة من النّاس على أرض محدّدة بواسطة حكومة.

- السلطة: قدرة على التأثير في الآخرين وتوجيه تصرّفاتهم بموجب حقّ ما.
← كلّ سلطة تقتضي قوّة ماديّة أو معنويّة.
← " " تحتاج إلى مشروعيّة لتبرير حضورها كسلطة.

• فيبر: ميّز بين السّلطة ← التقليديّة: سلطة النفوذ الأبدي: شيخ القبيلة.
الكاريزماتيّة: مثال: النبي - القائد - الزّعيم ...
القانونيّة: سلطة الدّولة الحديثة.

• فوكو: أبدع: تمثّل السّلطة على نحو ميكرو فيزيائي فهي إستراتيجيات وعلاقات قوى متصارعة مبثوثة في كامل شرايين الجسد الاجتماعي تعمل على تنويع أساليبها وطرق عملها من أجل اكتساب المزيد من السلطة. ← إنّ ما تقوم به سلطة الدّولة يتمثّل في توزيع الخوف بين الأفراد، إنّها تثبت من خلال إقامة حرب دائمة وغير معلنة مع أفراد المجتمع تهديدا متواصلا تحيت تخضع وتراقب كلّ من تخلّ بالنظام.

← إجمالا ليست السلطة حكرا على السياسي فهي تعني امتلاك واحتكار للنفوذ والهيمنة وتقال في جميع المجالات الانسانية التي تكون فيها العلاقات عموديّة: ليست السلطة فرض للقوة

والهيمنة فحسب وإنّما هي أيضا فرض لنوع من النظام يساعد على المحافظة على موازين القوى المختلفة داخل المجتمع. ← لئن إتخذت السلطة أشكالا متعدّدة في التاريخ لكنّها تتحدّد من خلال الاحترار أنّ كل علاقة بين طرفين لا يتكافآن في المنزلة، إنّما تعبّر عن وضع سلطوي يكون بموجبه الأوّل فاعلا والثاني مفعولا فيه.

إذا كانت الدّولة تميل على السلطة القانونية فكيف تجعل الدولة من طاعة القوانين واجبة ؟

← في حاجة السيّادة للقوّة :

- دولة القوّة -

الأمير (ماكيافيلي) ↙

- ضرورة الفصل بين السياسة والأخلاق
- " تجاوز الحكم اللاّهوتي الذي يعتبر أن الوزراء هم وزراء الاله وأن طاعة الحاكم من طاعة الاله.
- الغايات ← تبرّر الوسائل : سيادة الدّولة وقوّتها ووحدتها واستقلاليتها متوقفة على لجاءة الأمير في ممارسة السّلطة على أساس من القوّة والقانون ولو أدى ذلك إلى استخدام وسائل لا أخلاقيّة : لا تبنى السلطة على الأخلاق ومبدأ الفضيلة بل على فساد الطبيعة البشريّة وتناقضاتها الداخليّة.

← السيادة القائمة على خوف الرعيّة أشدّ وأبقى من السيادة القائمة على الحبّ.

↙ الشيخ (هوبز).

- إفترض وجود حالة الطبيعة : حالة اللاّدولة : الانسان : ذئب ← عنف - خوف - رغبة - حريّة ← في غياب السلطة هناك تعارض بين الحقّ الطبيعي (الحريّة) والقانون الطبيعي (حفظ البقاء).
- الحالة المدنية : الانسان : رغبة + عقل.

← الدّولة حتمتها الضرورة العقليّة : التحوّل من حالة الحرب إلى حالة السّلم.

← الانسان مدين ببقائه للدّولة ← لولا الدّولة لإفترض الانسان ← سيادة الدّولة وهيبتها متوقفة على قوّة الحاكم واحتكاره لجميع السّلط.

← الدّولة ضامنة للبقاء : شرّ الدّولة أفضل من شرّ إنعدامها.

" العهود بدون سيف ليست سوى كلمات لا قدرة لها بتاتا على المحافظة على حياة الانسان" هوبز.

لطفي : من ذا الذي سيضمن أنّ الدّولة التي ستضمن البقاء لن تحوّل قوّتها وسلطتها إلى إستبداد ؟ ما قيمة أمن لا حريّة فيه ؟ هل يستقيم الحديث عن المواطنة في ظلّ دولة تغيب فيها المشاركة في الحياة السياسيّة ؟

← إنّ ممارسة الدّولة للقوّة تحت شعار الشرعيّة أدّى إلى فقدان الانسان ما به يكون إنسانا.

" " " " " " " " " " " " " " " " الاستبداد.

- التحوّل بالسلطة المطلقة (غياب المشاركة في القرار).
- غياب المحاسبة والمراقبة.

الكواكبي : " الاستبداد هو التصرّف في الشؤون المشتركة لحكم الهوى " ← يعود الاستبداد إلى :

- الرّاعي : إحتكار ممارسة السلطة.
- الرعيّة : " العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب خوفهم الناشئ عن الجهل بالشأن السياسي.

← ضرورة التمييز بين إستبداد ظالم : طغيان - إخضاع - حكم الشهوة والهوى.

و " عادل : يتحوّل الرّاعي إلى أمين أو وكيل على رعيّة حتى تحدّ من الخوف الذي يشعر به : الاستبداد العادل أكثر خطورة لأنه تجعل الحقّ في المعارضة حقّا لا معقولا.

ديدرو: لا خير في الحكم الاستبدادي الذي يقوم على العدل باعتبار أنّه يجوّد الشّعب دون أن يشعر على حبّ الحاكم واحترامه مهما كان شريرا

- منزلة الانسان في النّظم الاستبداديّة: عبد - رعيّ - أداة - هو من يوجد لأجل غيره ولا يكون غاية ذاته.
← اغتراب السّاكن، غياب المواطنة.

هل يضمن عدل المستبدّ مشروعيّة السيادة؟ ← يضمن الشرعيّة (القانون) لكن لا يضمن المشروعية (الحقّ) لأنّ الضامن الوحيد لمشروعيّة السّيادة هو المواطنة.

① سيادة المواطنة: (الترابط بين السّيادة والمواطنة).

دولة الحقّ

سبينوزا	لوك	روسو
السّيادة التي تحفظ الحقوق أفضل من السيادة التي يهابها المواطن: الدّولة علامة على تحكّم العقل في الانفعالات ← على الحاكم أن يكون حكيما وأن يغلّب المصلحة العامة على الخاصة.	يؤسس لنظام حكم ديمقراطي تمثيلي يقوم على قاعدة الأغلبية حيث السلطة التشريعيّة هي السلطة العليا	يؤسّس لنظام سياسي ديمقراطي تكون فيه السيادة للشّعب: على أساس تعاقدي بين الأنا والنّحن إذ يتنازل الجميع عن حقوقهم لفائدة المجموعة.
← تعامل الدّولة الأفراد كمواطنين قادرين على التفكير الحرّ والمشاركة بالرأي في تدبّر الشّأن السياسي.	- البشر يولدون متساوين في الحريّة التامة ← غاية الدّولة: ضمان الحريّة الفرديّة والملكيّة الخاصّة.	"من يهب نفسه للمجموعة كلّها لم يهب نفسه لأحد".
← على المواطن إحترام سلطة الدّولة والقانون وابداء الرأي استنادا إلى قوّة الحجّة دون تهوّر أو خداع.	لكن لا بدّ من التشريع لحق المقاومة والعصيان المدني عند مايبدأ الطّغيان.	← الخضوع للإرادة العامة ليس خضوعا لأحد وهو ما يضمن إكتساب حريّة مدنيّة يؤمنها القانون وتحفظها التشريعات.
← لا معنى للحديث عن التعقّل بالحقّ في القيام بالواجب.		طاعة القانون = طاعة للأنا = حريّة.
← كلّ فساد أو ظلم حلّ بالمجتمع يعود إمّا لفساد الحاكم أو عجزه عن تهذيب انفعالات النّاس وجعلهم يخلطون العقل + تغييب المصلحة العامّة.		↓ "إنّ الشّعب المحكوم بقوانين لابدّ أن يكون هو واضعها" ↓ "ولدت الحريّة يوم ولد القانون".

← تقتضي الديمقراطية توفّر الشروط التالية: - الالتزام بالقوانين والتشريعات / الحق في المشاركة في الحياة السياسية (الترشح - الانتخاب..) / تكريس مبدأ المساواة أمام القانون بين الجميع بقطع النّظر عن اختلافاتهم الدينية - العرقية..) / تكريس مبدأ التكافؤ في الفرص / التوازن بين الحكومة والمعارضة / تعزيز الحريات /

← بذلك تتحوّل الدّولة إلى مجال لانتقاء إرادات حرّة ضمن مجتمع متحرّر يضمن من خلاله الأمن الحرية - العدالة (إعطاء كلّ ذي حق حقّه طبقا للقانون المدني)

لطن : هل نعدّ الديمقراطيّة حلاً لمشكل السيادة ؟ هل تحقّ لنا التظلّن على ما على أساسه يقوم كل حقّ ومشروعيّة ؟

III نقد السيادة والمواطنة ① في نقد السيادة :

يندرج نقدنا للديمقراطية في إطار طلب للديمقراطيّة ذاتها ← كشف تناقضاتها لا يحول دون الإقرار بأنّها تبقى النظام الأفضل والأقدر على ضمان توازن المجتمع رغم إخراقاتها .

- من جهة المأتى : الديمقراطية في أصلها الإغريقي : تقوم على أساس عبودي ← إقصاء المرأة + العبيد .
- من جهة المفهوم : الدّيمقراطية تحيل على سلطة الشعب ونظرا لاختلاف القائم داخل الشعب الواحد فإنّ الدّيمقراطيّة ستكون لصالح سلطة الأغلبية وبهذا المعنى ستكون نفياً لذاتها .
- من جهة الواقع : يكشف الواقع عن تفاوت طبقي وهو ما يثير مشكل العدل والمساواة / تأويل القانون وتوظيفه خدمة للمصالح الضيقة / تذكّر قاعدة الأغلبية لحق الأقليّة / تفاقم مظاهر العنف / تشابك المصالح بين الدّول / تجاهل العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص .
- من جهة الضرورة التاريخيّة : إذا كانت السيادة تعبّر عن لحظة تاريخية فإنّها ستكون بمثابة نموذج مؤقت إذ يتغيّر طموحات الإنسان وحاجياته الاجتماعية تفقد السيادة كل قيمة .

← فلاسفة اللادولة : ماركس : تعبّر الدّولة عن طبقة من طبقات المجتمع : الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج التي تسعى إلى حماية مصالحها عبر الأجهزة القمعيّة للدّولة (شرطة - مخابرات ...) وأجهزة ايديولوجيّة (مدرسة - مسجد - وسائل إعلام ...) - البرلمانات هي أمكنة للتشرذم لأنّ القوارات الحاسمة والمؤثرة يتمّ إتخاذها على مكاتب رجال الأعمال : الدّولة سلطة فرضت من الخارج على المجتمع ← إنّها ثمرة التناقضات الطبقيّة المتناحرة ومظاهرها ← إنّها ضرورة تاريخيّة مرتبطة بظهور الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج لكنّها ليست ضرورة أبديّة بل إنّها قابلة للإضمحلال وذلك بزوال شروط تشكّلها .

← الدّولة من صنع الإنسان لكن ليس لخدمة الإنسان بل لاستعباده والسيطرة عليه ← عندما تتحقّق العدالة الاجتماعيّة تفقد الدّولة ضرورة وجودها .

- إكونين : الدّولة إغتيال للحق + نفي للطبيعة البشريّة ← تخرج عن شرعيّة القانون ← مقبرة تدفن فيها الحريات الفرديّة : الدّولة آليّة لقهر الإنسان والسيطرة عليه ← إنّها شرّ مطلق لهذا لا بدّ من العمل على إلغائها .

② في نقد المواطنة : صورة المواطن اليوم في ظلّ حضارة التضييع والاستهلاك ← الإعلان عن أخوّل زمن المواطن الإنسان لأنّه تخلّى عن حريّته بكلّ ديمقراطية إذ تعمل القوّة السياسيّة داخل المجتمع على : إلغاء الحريّة / إلغاء النقد / + تصفية المعارضة / إلغاء مبادئ الديمقراطيّة / وأدّ القيم الإنسانية - انتصار قيم المردوديّة والنفعيّة والاحتكار والتنافس .

لهذا يلزمنا نموذج جديد للمواطنة العالميّة يمكنه أن تحطّم الرابطة بين الانتماء والأقليميّة على الأفراد أن يكونوا قادرين على ممارسة حقوقهم من جهة كونهم كائنات إنسانيّة لا من جهة كونهم كائنات قوميّة : كاستلة

وحتى نستجيب المواطنة لنا في حاجة إلى : - الاعتراف بتنوّع الإنسانيّة - المساواة في الحقوق الاجتماعيّة والسياسيّة بين كافة البشر - تحرّر سيادة الدولة المعاصرة من خضوعها إلى إملاءات الشركات العملاقة ورجال الأعمال في الدّاخل والخارج ومن الغزو الإعلامي والثقافي المهدّد للخصوصيات

← لا تبنى المواطنة العالمية إلاّ على أساس إيتيقي - المواطنة العالمية فضاء لممارسة الحق بغضّ النظر عن الجنس والعرق والدين وهي ليست معطى وإنّما مكتسب .

- تحقّق ذلك يشترط البحث عن براديغم جديد للدّيمقراطيّة يتجاوز مآزق الديمقراطيّة اليوم .